

الاستثمار في الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء التجربة الإماراتية *Investing in the green economy and its role in achieving sustainable development- The UAE Experience Model*

عبد النعيم دفرور^{1*} ، العروسي شبيخة مبروك² ، عبد الكامل معمر³
¹ جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي (الجزائر)،
² جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي (الجزائر)،
³ جامعة صفاقس (تونس).

ملخص: إن الاقتصاد الأخضر والدور الموكل إليه جاء كحتمية للتدهور البيئي وتآكل الموارد الإحيائية والأزمات العالمية المتعددة، فسعت دول العالم لإطلاق إستراتيجية تنموية بديلة تهدف للتوجه نحو تحقيق تنمية مستدامة قصد تحسين مستوى المعيشة ورفاهية المجتمع، وفي هذا الإطار فإن الإمارات تعتبر من بين أبرز الدول التي أولت أهمية بالغة للاقتصاد الأخضر بتركيز جهودها واهتماماتها بالاستثمار في المشاريع المستدامة لتحقيق متطلبات الانتقال من الاقتصاد التقليدي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة.

تصنيف JEL : Q01 ؛ Q57

Abstract: The green economy basing on its role has been established due to the environmental degradation and erosion of biological resources in addition various global crises

Thus the world has sought to launch an alternative development strategy in order to achieve sustainable development to improve the standard of living and reach welfare of society,

in this context, the UAE is among the countries thus give great importance to the green economy by making considerable efforts in sustainable investment projects in order to fulfill the requirements the of transition from the traditional economy.

Key words: Green Economy, Sustainable Development, United Arab Emirates.

Jel Classification Codes : Q01 ; Q57

I مقدمة:

إن بناء أي دولة لاقتصادها يرتكز على إيجاد أهم السبل والوسائل لتصميم سياستها الاقتصادية، بغية تحقيق التنمية والرفي بالفرد، ومن جهة أخرى ينبغي أن لا يدفع هذا السعي لتهديد الحياة البيئية، ومن هذا الجانب برزت فكرة الاقتصاد الأخضر كأحد آليات الحماية وبدأت عديد الدول بإعادة النظر في أهدافها الإنمائية، وبناء على هاته المعطيات نطرح الإشكالية التالية:

ما هو انعكاس الاستثمار في الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة على ضوء التجربة الإماراتية؟

وبناء على ما سبق سنحاول معالجة هاته الإشكالية من خلال التطرق للنقاط التالية:

أولاً: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر.

ثانياً: التنمية المستدامة مفاهيم أساسية.

ثالثاً: انعكاس الاستثمار في الاقتصاد الأخضر على الإمارات العربية المتحدة.

أهداف الدراسة:

– جذب انتباه صناع القرار في الجزائر للاهتمام بمستقبل الاقتصاد الأخضر.

– معرفة مفهومي كل من الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

– إلقاء الضوء على نجاعة الاستثمار في الاقتصاد الأخضر بالإمارات.

أهمية الدراسة:

ظهرت و بدت لنا أهمية الدراسة من خلال:

– توجه عديد الدول للاهتمام نحو الاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

– الدور الذي يحضى به الاقتصاد الأخضر حديثاً من اهتمام عديد الاقتصاديين.

أولاً: الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

مع استمرارية الزيادة السكانية للدول وما قابلها من تضاعف الحاجات الإنسانية الأساسية بشكل يومي، الشيء الذي انعكس على زيادة استخدام الموارد الطبيعية مما خلق من مخاطر تتعلق بالبيئة وبعث رسالة لاستمرارية الوجود البشري.

1: ماهية الاقتصاد الأخضر

1.1 مفهومه: أن اللون الأخضر هو لون نمو النبات، لون من الألوان الطيف الشمسي، والأخضر يرمز للطبيعة بمناظرها بنباتاتها وأقاليمها¹، وتستخدم كلمة الأخضر كاختزال لشيء يمكن أن تحسن من حالة البيئة بشكل، وقد تشير إلى المنتج والصناعة والشركة والعمل العملية أو المؤسسة التي تحافظ على الطاقة والموارد ويولد الطاقة النظيفة والمتجددة، ويقلل من النفايات ويزيل المواد الخطرة، أو يعيد البيئة والتنوع البيولوجي².

أما فيما يخص تعريف الاقتصاد الأخضر فلم يتوصل العالم بعد إلى تعريف محدد ودقيق متفق عليه.

إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعرّفه بأنه الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسن رفاه الإنسان والحد من عدم المساواة على المدى البعيد، من دون تعريض الأجيال المستقبلية لمخاطر النظم البيئية ولدرة الموارد الأيكولوجية البيئية³.

أما منظمة العمل الدولية فتعرّفه بأنه اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشاملاً اجتماعياً، يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استشارات في القطاع العام والخاص تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد، ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظام الأيكولوجي ويولد الوظائف الخضراء، التي تقلل في النهاية من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى مستويات تحقق بها الاستدامة⁴.

مما سبق وبلغت بسيطة يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك الاقتصاد الذي يفضي إلى رقي ورفاهية الإنسان بتلبية احتياجاته والمحافظة على احتياجات الأجيال المستقبلية، ذلك بمحاولة التخفيف من التدهور للنظام البيئي وتوليد النمو من خلال بعث الوظائف الخضراء وحماية التنوع البيولوجي.

يتمتع الاقتصاد الأخضر بمنافع ومزايا عديدة يمكننا تلخيص أهمها فيها يلي⁵:

- القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: ذلك بتوفير عمالة أكثر ويحقق دخل أكبر ليساعد من التخفيف من حدة الفقر من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية وحسن استثمارها؛
- تحفيز النمو الاقتصادي: ببناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية تركز على الاستثمارات الخضراء في عديد القطاعات؛
- مواجهة التحديات البيئية: حيث تركز آليات التحول بشكل خاص على خفض انبعاثات الكربون الناتج عن إنتاج واستهلاك الطاقة، وذلك بتوسيع الطاقة المتجددة كركيزة لمسار التحول؛

2.1 نشأة وتطور الاقتصاد الأخضر: أن تجسيد فكرة الاقتصاد الأخضر عالميا مر بعدد المراحل عبر الربع الأخير من القرن الماضي:

* 1972 اجتمع قادة العالم في ستوكهولم لمناقشة ضرورة التصدي لمشكل تدهور البيئة.

* في عام 1987 تناولت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعروفة باسم "لجنة برونتلاند" مفهوم التنمية المستدامة، والمقصود بها معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة تسمح بتلبية حاجيات أجيال الحاضر من دون المساس بقدرة المستقبل على تلبية حاجياتها ولم تغفل مناقشتهم أهمية الحكم السليم والتمويل⁶.

* 1992 منحت الأمم المتحدة تفويض بعقد مؤتمر برؤي دي جانيرو بالبرازيل، حيث وضع نموذج ومفهوم التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

* سبتمبر 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة بحوأنسبورغ بجنوب إفريقيا، حيث أكد ممثلي الدول على تأكيد التزامهم بالتنمية المستدامة⁷.

* ففي أكتوبر 2008 أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى لمواجهة الأزمة البيئية وما رافقها من أزمة اقتصادية وهي مبادرة من تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمات، كرد على الأزمة الاقتصادية والمالية التي وقعت عام 2008⁸.

* مارس 2010 اتفق فريق الأمم المتحدة بإرادة مسائل الاقتصاد الأخضر الذي يضم عدد من منظمات الأمم المتحدة في إطار فريق إدارة البيئة الذي يشرف عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة⁹.

* حزيران 2012 تحت شعار المستقبل الذي نريده التقى رؤساء وحكومات العالم في مؤتمر برؤي 20+ في البرازيل وتصدر الاقتصاد الأخضر أعماله¹⁰.

* ومن بين المفاهيم المتفق عليها مؤتمر برؤي دي جانيرو عام 2012 نجد¹¹:

- الاقتصاد الأخضر هو وسيلة وليس غاية لتحقيق التنمية المستدامة؛
 - ضرورة مد البلدان النامية بالمساعدات التقنية والتكنولوجية لتنفيذ سياسات مشاريع الاقتصاد الأخضر؛
 - التشديد على أن الاقتصاد الأخضر يحقق النمو الاقتصادي ويعزز الإدماج الاجتماعي ويوفر العمل اللائق للجميع.
- ### 3.1 أسباب التحول إلى الاقتصاد الأخضر: توجد عدة أسباب أدت إلى ظهور مبادرة الاقتصاد الأخضر من أهمها:

1.3.1 الأسباب الاقتصادية: تعتبر الأزمة المالية 2008 من أسوأ الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي، حيث قامت بعض المؤسسات المالية بالمبالغة في حجم أصول المديونية بما تملكه من أصول ملكية وهو ما يعرف بالرافعة المالية بالإضافة إلى توسع في البنوك في الإقراض¹².

2.3.1 الأسباب البيئية: في عالم كثر فيه الملوثات الهوائية والمائية وتدهور الغطاء الأخضر وندرة المياه النقية وغزو الأراضي الزراعية وفقدان التنوع البيئي، إضافة للسياسات التصنيعية المنتهجة على حساب البيئة وبرز مشكلة الاحتباس الحراري.

3.3.1 الأسباب الاجتماعية: لقد تفاقمت مشكلة الغذاء العالمي خلال السنوات الأخيرة ذلك راجع لارتفاع أسعار السلع نتيجة للارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج والصراعات الإقليمية، فانتشر الفقر والجوع في غالبية مناطق العالم خاصة الدول الإفريقية.

4.1 خصائص الاقتصاد الأخضر: يتميز الاقتصاد الأخضر بمجموعة من الخصائص ويعتبر من أهمها¹³:

- وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلاً لها؛
- ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، التقنية أو الإدارية)؛
- يعترف بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية؛
- يركز على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام؛
- ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر؛
- ينبغي أن لا يستخدم كوسيلة لفيوض قيود تجارية، فينبغي أن يعالج التشوهات التجارية الضارة بيئياً.

2 متطلبات التحول للانتقال للاقتصاد الأخضر وتحدياته:

1.2 متطلبات الانتقال: يمكننا أن نوجز أهم متطلبات الانتقال فيما يلي¹⁴:

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛
- العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة؛
- التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها هو مفيد وصديق للبيئة،
- وضع إستراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيا إنتاجية أكثر كفاءة؛
- ضمان إدراج الشركاء الاجتماعيين على جميع المستويات ومتابعة وتيرة العمل في الفروع ومدى أقليمته¹⁵.

2.2 تحديات الانتقال: حيث هناك عديد من التحديات منها¹⁶:

- 1.2.2 تحقيق استهلاك وإنتاج مستدامين:** بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية للمنتجات والخدمات؛
- 2.2.2 مجتمع المعرفة:** عبر نشر المعلومات على نطاق واسع بالإضافة للتدريب والتربية، مع المزيد من البحث شرطاً أن يكون للتنافسية؛

3.2.3 الحكم: يساعد على تطور مجتمعنا من خلال اشتراك الجهات الفاعلة المعنية (الدولة، الهيئات المحلية، الشركات والمنظمات غير الحكومية، النقابات، ...)

4.2.3 التغيير المناخي والطاقة: يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكيف مع الأقاليم؛

5.2.3 الصحة العامة: الوقاية وإدارة المخاطر تتحقق من خلال الانتباه على نوعية البيئة وعلى انعدام المساواة الاجتماعية المتعلقة بذلك؛

6.2.3 التحديات الدولية: بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر يتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي، بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الأكثر حرماناً؛

3 أهداف الاقتصاد الأخضر ومؤشرات قياسية:

1.3 أهداف الاقتصاد الأخضر: تمكن أهم الأهداف الأساسية التي تسعى حكومات العالم لتحقيقها من خلال تبنيها لفكرة الاقتصاد الأخضر ما يلي¹⁷:

1.1.3 تحقيق التنمية المستدامة: ذلك بإعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج و السياسات الاقتصادية للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر الذي لا يحل محل التنمية المستدامة، في الوقت الذي أخفقت عقود من الزمن في خلق ثروات جديدة مع نموذج الاقتصاد النقي؛
2.1.3 استئصال الفقر: من خصائصه هو قدرته على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون الإنقاص من الموارد الطبيعية للبلاد؛

3.1.3 توفير الوظائف الخضراء: يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية واقتصاديات أكثر اخضرار وهي تلك الوظائف التي تؤدي دورا حيويا في خضرنه المنشآت والاقتصاديات وتحافظ على الطاقة والموارد الطبيعية؛

4.1.3 توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة: إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرار ومراعي للبيئة يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يتطلب أحداث تغييرات في ممارسات الشركات وتغييرات هي كلية في طبيعة الاقتصاد، حيث يمنح القدرة للمؤسسات على الاستثمار وتبني أنماط إنتاجه جديد، زيادة على ذلك يعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقا من سوق للعمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

2.3 مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر: هي مؤشرات تسمح برصد التقدم والإنجازات نحوه وتتضمن:

1.2.3 المؤشرات البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي: مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث، إما على المستوى الاقتصادي القطاعي أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات على سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي¹⁸؛

2.2.3 المؤشرات التجميعية بشأن مسار التقدم والرفاهية الاجتماعية: مثل المجاميع الاقتصادية الكلية التي تعبر عن استهلاك رأس المال الطبيعي بما في ذلك تلك المؤشرات المقترحة في أطر العمل الخاص بالحاسبة البيئية، أو المقترحة ضمن المبادرة المسماة ما بعد الناتج المحلي الإجمالي، التي يمكن أن تعبر عن البعد الصحي ومختلف الأبعاد الأخرى الخاصة بالرفاهية¹⁹؛

3.2.3 المؤشرات الاقتصادية: إن المؤشرات الاقتصادية التقليدية كالناتج المحلي الإجمالي تنظر للأداء الاقتصادي من خلال عدسة مشوهة، خصوصا أن هذه المؤشرات لا تعكس مدى ما تستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي، بل يجب أن تشمل قياس التأثيرات على العمل وشدة الموارد الانبعاثات والآثار البيئية، فالاستثمار في الاقتصاد الأخضر سوف يحسن الأداء الاقتصادي ويزيد من إجمالي الثروة العالمية، مما يحقق الزيادة من مخزون الموارد المتجددة ويقلل المخاطر²⁰.

ثانيا: التنمية المستدامة مفاهيم أساسية

في عالم شهد نمو رهيب للمعرفة التكنولوجية وما لحقه من تحول في الاقتصاد العالمي بجميع الأصعدة، اكتسبت التنمية المستدامة أهمية عالمية نظر للتأثيرات السلبية التي خلفتها هاته النقلة النوعية.

1 ماهية التنمية المستدامة:

1.1 نشأة وأصول فكرة التنمية المستدامة: هناك الكثير من يرجع بداية الاهتمام بالتنمية إلى تقرير ناديه روما لعام 1972 بعد نشره لتقريره الشهيرة بعنوان "حدود النمو" والذي اعتبره المختصون نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية²¹.

* سنة 1972 نظمت الأمم المتحدة مؤتمر بمدينة بستوكهولم حول الإنسان والبيئة، من 05-06 جويلية وكان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حضرته الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو مع غياب الاتحاد السوفياتي وشركائه ناقش قضايا البيئة وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم.²²

* عقد في كينيا بنبروي سنة 1982 مؤتمر آخر للبيئة لتقدم الحالة البيئية العالمية وقد أصدر هذا المؤتمر إعلان نيروبي، وفي نفس العام أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة وذلك من خلال اتخاذ تدابير ملائمة على المستوى الدولي والوطني لحماية الطبيعة ودعم التعاون الدولي.²³

* سنة 1987 صدر تقرير "مستقبلنا المشترك" عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة دعا فيه إلى الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئة الحاجات المشروعة للناس في حاضرتهم، من دون الإخلال بقدر النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال القادمة.²⁴

* وفي حين انه سنة 1992 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو لمناقشة سبيل تفعل التنمية المستدامة، واعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين مع وجود خطة عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة.²⁵

* سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية في جوهانسبورغ من 26 أوت الى 04 سبتمبر، واستعرض خلاله العقبات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، وقد أطلقت حينئذ خطة جوهانسبورغ مؤكدين على وضع إستراتيجية التنمية المستدامة قبل عام 2005 لجميع الدول المشاركة.²⁶

وتتالت اللقاءات والاجتماعات الدولية للسعي نحو تحقيق تنمية أفضل في إطار التعاون الدولي والإقليمي.

2.1 تعريف التنمية المستدامة: ظهرت عديد المحاولات لوضع تعريف شامل ودقيق ومحدد، وفيما يلي نبرز بعضها

* فعرفتها لجنة برونتلاند في عام 1987 بأنها تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.²⁷

* كما تعرف على أنها التخفيف من وطأة الفقر على فقر على فقراء العالم، خلال تقدم حياة آمنة ومستدامة والحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي.²⁸

* عرف الاقتصاد روبرت التنمية المستدامة بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية المقبلة للأجيال وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي".²⁹

بالإضافة إلى التعاريف السابقة يرى أحد الباحثين انه يندرج تحت مفاهيم التنمية المستدامة عدة من القضايا الهامة أهمها³⁰:

- التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد؛
- هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتهم؛
- أن مستويات المعيشية التي تتجاوز الحد الأدنى الأساس من الاحتياجات لا يمكن إدامتها عندما تراعي مستوى الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛
- التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

3.1 متطلبات التنمية المستدامة: يمكننا نحصر متطلباتها بما يلي³¹:

1.3.1 **القصد في استهلاك الموارد الطبيعية:** حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية؛

2.3.1 **سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك:** التعريف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية؛

3.3.1 **العناية بالتنمية البشرية في المجتمع:** العمل على بناء مجتمع قائم المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعليم من تشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية؛

4.3.1 التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛

5.3.1 الحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصياغتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

4.1 أهدافها: أن لتعزيز التنمية المستدامة و إرسائها جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها³²:

- احترام البيئة الطبيعية من خلال تنظيم العلاقة بين الأنشطة البشرية وعناصر البيئة وعدم الإضرار بها، إضافة إلى تعزيز الوعي البيئي للسكان وتنمية إحساس الفرد بمسؤولية تجاه المشكلات البيئية؛
- تحسين القدرة الوطنية على إدارة الطبيعية إدارة واعية رشيدة لتحقيق حياة أفضل لكافة فئات المجتمع؛
- ضمان إدراج التخطيط البيئي في كافة مراحل التخطيط الإنمائي من أجل تحقيق الاستغلال الرشيد الواعي للموارد الطبيعية للحيلولة دون استنزافها أو تدميرها؛
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وجمع ما يكفي من البيانات الأساسية ذات الطابع البيئي للمساح بإجراء تخطيط إنمائي سليم؛
- إعلام الجمهور بما يواجهه من تحديات في شتى المجالات لضمان المشاركة الشعبية الفعالة؛
- التركيز بوجه خاص على الأنظمة المعرضة للإخطار؛ سواء كانت أراضي زراعية معرضة للتصحر أو مصادر مياه معرضة للتلوث أو التلوث أم نمو عمرانيا عشوائيا.

5.1 خصائصها: للتنمية المستدامة عديد الخصائص منها³³:

- عناصرها لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وذلك لشدة تداخل أبعادها؛
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، فهي تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- تركز على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة وتحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي؛
- تنمية طويلة المدى إذ تتخذ البعد الزمني أساسا لها، فهي تضم بمصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- عملية تسير بيئي للمحافظة على رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا ومستقبلا؛
- عملية متعددة ومتراطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئة من جهة أخرى.

2 نظريات التنمية المستدامة³⁴: هنالك عديد الآراء متعلقة بالتنمية المستدامة ظهرت من طرف بعض علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع.

1.2 النظريات الداعمة للأولوية البيئية: نجد من بينها:

1.1.2 نظرية GAYA: بالنسبة لمؤسسها ليمس لوفلوك فالطبيعة لها أسبقية على الإنسان الذي يعد إلا جزء منها، فهي خلقت لتحافظ على نفسها وليس لسد احتياجات الحالية واللاحقة، فالمعايير البيئية وحدها التي تسير العلاقة بين المحيط والمجتمع، دون الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

2.1.2 نظرية حقوق الكائنات غير بشرية: قام ألدوليويولد وبعض الحركات الانجلوساكسونية بترويج هذا المبدأ وجعله أكثر شعبية في أمريكا و ألمانيا لأولوية الطبيعة على الإنسان.

- 3.1.2 النظرية المتشائمة:** نشر توماس مالتس سنة 1798 مقاله المشهور حول مبادئه عن السكان و يرى استمرار تكاثر وزيادة تناسل الجنس البشرى ستواجهه مشاكل حدود المواد الطبيعية.
- 4.1.2 النظرية المتفائلة:** يرى جون ستوارت ميل إن الموارد الطبيعية المحدودة يمكن أن تمثل قيد على زيادة الإنتاج في المستقبل، لكن هاته الحدود لم يتوصل إليها بعد ولن تصل إليها.
- 5.1.2 الحركة الأمريكية المحافظة (1890-1920):** قادها تيدور روزفلت وترى إن نمو الاقتصاد محاط من مجموعة من القيود البيئية الناضبة ليس من السهل تجنبها، والإسراع الكبير في استخدام تلك الموارد البيئية الناضبة يهدد الأجيال القادمة.
- 6.1.2 دراسة برانت و مورس 1963:** في دراستهم عن الندرة والنمو الاقتصادي خلصت نتائجهم على أن التقدم التكنولوجي سيرفع من كفاءة استغلال الموارد الطبيعية و يؤدي إلى انخفاض تكاليفها ما يقود زيادة حجم الاحتياطات الاقتصادية.
- 7.1.2 نظرية الحالة الثانية أو المستقرة:** برز مصطلح الحد المطلق في الستينات من جديد بزعماء الديموغرافيين والطاقيين، هذه المرة قامت مجموعة من العلماء على التأكيد أن النمو الاقتصادي البطيء أو حتى إيقافه هو السبيل الوحيد لتثبيت استقرار النشاطات البشرية بصفة مستديمة.
- 8.1.2 نظرية حدود النمو:** أقدم نادي روما عام 1972 في تقريره حدود نموذجا جديد بغرض التنبؤ بمستقبل التنمية باستخدام خمس متغيرات عالمية (السكن، الغذاء، التصنيع، الموارد الناضبة، التلوث).
- 2.2 النظريات الداعية إلى الأولوية الاقتصادية:**
- 1.2.2 نظرية تعديد السوق:** ترى لزما اخذ الموارد الطبيعية بعين الاعتبار في العملية الاقتصادية، و تناولها كمؤثرات فاعلة ما يتطلب بالتالي تعديد السوق.
- 2.2.2 نظرية الاستدخال:** اقترح ارتوريغو ضرورة فرض رسوم على المسؤولين تعويضا عن النفايات الملوثة التي يرمونها، يتم تخصيص تلك الرسوم لتسديد الإشغال لتجميل المحيط.
- 3.2.2 نظرية حقوق الملكية:** انتقد رونالد كواز الخاصية المثلى للرسوم لاقتراح ييجو واقترح حلا اقل تشدد.
- 4.2.2 نظرية الموارد الناضبة:** قامت دراسة هارولد هوتلينغ 1923 ببناء نموذج حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة.
- 5.2.2 نظرية الاقتصاد الايكولوجي:** تدعو للتقارب بين علوم الأحياء والعلوم الاجتماعية، ومن ثم يتحول إلى مجال جديد لدراسات العلاقات المترابطة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية.
- 6.2.2 نظرية النمو الداخلي:** مع تغير نظريات النمو الاقتصادي أكدت عديد الدراسات فشل النظريات التي تتجاهل دور التطور التكنولوجي في التغلب ولو بشكل نسبي على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية.
- 3.2 النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة و التنمية:**
- 1.3.2 نظرية التنمية الدائرية المتراكمة:** و وضعها السويدي جونر ميردال يرى أن الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز الذي تمثل المناطق الحضرية والهامش الذي تمثل الأرياف.
- 2.3.2 نظرية مراكز النمو:** أسسها هيرشمان تتقاطع مع النظرية السابقة باستثناء بعض الفوارق.
- 3.3.2 نظرية الاستقطاب العكسي:** لصاحبها هوريكاردسون يرى أن الآثار الانتشارية تحصل بين من المركز نحو الهوامش بشكل آلي دون الحاجة لتدخل الدولة كما رأى ميردال وهيرشمان.
- 4.3.2 نظرية القلب و الأطراف:** يرى فريدمان أن التضام الجغرافي في المدن النامية يتكون من فرعين:

- القلب و هو المنطقة الحضرية الرئيسية و قطب أو مركز النمو؛
- الأطراف و هي مناطق الظهير أو الهامشية.

5.3.2 نظرية التحيز الحضري : وضعها مخائيل لبتون من خلال الإجابة عن السؤال لماذا يبقى الفقراء فقراء، محاولاً تفسير بقاء و تزايد ظاهرة الفقر.

6.3.2 نظرية النظام العالمي: يقول أصحابها أن الإزهار النسبي الذي تنعم به قلة يقوم على بؤس الكثرة.

7.3.2 نظرية الاقتصادي الأمثل: قدمها فرانك رمزي و طورها آخرون، فتصورها أن منفعة المجتمعات الدالة في منفعة الأفراد.

4.2 وجهات النظر حول التنمية المستدامة: هنالك عديد وجهات النظر من طرف الهيئات و المؤسسات الدولية على سبيل المثال:

1.4.2 البنك الدولي: مع تزايد الفروق في توزيع الدخل والثروات و معدلات البطالة وانتشار الفقر أعلن البنك العالمي 1999 على مبادرة جديدة أطلق عليها "الإطار الشامل للتنمية" تستند إلى طرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها.

2.4.2 الاستدامة في الإسلام: اشتمل الدين الإسلامي الحنيف على فيض من الآيات الكريمة و الأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر وغير مباشر دلالات الاستدامة و إبعادها.

3 أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها:

1.3 أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة أبعاد متعددة ومتنوعة تتداخل فيما بينها وسنوضحها كما يلي:

1.1.3 الأبعاد السياسية : تتكون من ثلاث أبعاد هي ³⁵:

- الأبعاد الاقتصادية: تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية بالاعتماد على المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية وتمثل هذه الأبعاد في (حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، المساواة في توزيع الموارد، الحد من التفاوت في المداخل، تقليص الأنفاق العسكري، تقليص تبعية البلدان النامية التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة)؛

- الأبعاد الاجتماعية: تتمثل في رفض البطالة والفقر، من أجل تحقيق ذلك يجب (تثبيت النمو الديمغرافي، مكانة الحجم النهائي للسكان، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الكامل للموارد البشرية، أهمية دور المرأة، الأسلوب الديمقراطي في الحكم، فكرة العدالة الاجتماعية، فكرة تنمية البشر، المشاركة الجماعية الفاعلة، ضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد)؛

- الأبعاد البيئية: تعتبر أهم ركائز التنمية المستدامة فلاحظ أنها تشمل (إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد، حماية الموارد الطبيعية، صيانة المياه، تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، حماية المناخ من الاحتباس الحراري).

2.1.3 الأبعاد الثانوية: بالإضافة إلى الأبعاد الثلاث السابقة فنجد:

- الأبعاد التكنولوجية أو الإدارية والتنقية: تهتم بالتحويل إلى تكنولوجيا أنظف وذلك من خلال ³⁶:

- خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير؛

- إحراز تقدم تقني هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة في كل المجالات؛

- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة؛

- أن تسفر الابتكارات التكنولوجية عن فوائد اقتصادية واجتماعية وألا يكون هناك تباين بين الفوائد الخاصة والعامة.

3.1.3 الأبعاد الأخرى: نلاحظ أنه هناك بعض الباحثون والمختصين في التنمية المستدامة قد أضافوا البعد السياسي، وهو كل ما يتعلق بالحكم الرشيد والديمقراطي.

هنالك كذلك من رأى أبعد من ذلك بإضافة البعد الثقافي بعد المصادقة على اتفاقية اليونسكو حول التنوع الثقافي.

2.3 مؤشرات قياس التنمية المستدامة: تعكس مدى فاعلية تحقيق التنمية المستدامة لأي دولة، ومن بين معايير إعداد هاته المؤشرات نخذ³⁷ (قابلة للقياس و يمكن التنبؤ بها، ذات قيم حديه متاحة، توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيه أم لا، الحساسية للزمن، تعكس شيئاً أساسياً طويل الأمد) ونوضحها كما يلي:

1.2.3 المؤشرات الاقتصادية: تعكس تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية ومن أهم مؤشرات (التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة، تغير أنماط الاستهلاك، الموارد والآليات المالية)³⁸؛

2.2.3 المؤشرات الاجتماعية: تتمثل في المؤشرات (مكافحة الفقر، الديناميكية الديموغرافية، تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب، الصحة، الأمن الاجتماعي والجرائم ، السكن، التنمية البشرية)³⁹؛

3.2.3 المؤشرات البيئية: تتمثل في القضايا البيئية المعاصرة ومنها (التغيرات في الغلاف الجوي، استخدامات الأراضي، المسطحات البحرية والحماية بالحد من التلوث، مصادر المياه العذبة، التنوع الإحيائي)⁴⁰؛

4.2.3 المؤشرات المؤسسية: تضم عدة مؤشرات أهمها (الحصول على المعلومات، عدد العلماء و الباحثين في مجال البحث العلمي، الإنفاق على البحث و التطوير كنسبة مؤدية من ناتج محلي إجمالي)⁴¹؛

5.2.3 المؤشرات السياسية: تتعلق بالحكم الراشد و نعب عنها (درجة الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، حرية الإعلام، استقلالية السلطة القضائية، العناية بحقوق الإنسانية)⁴².

ثالثاً: انعكاس الاستثمار في الاقتصاد الأخضر على الإمارات العربية المتحدة

إيماناً منها بأهمية حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية، سعت دولة الإمارات بسن القوانين والتشريعات نشر الوعي المعرفي بين أفراد مجتمعها استحداث البدائل الآمنة لتجنب استنزاف الثروات و إيذاء البيئة.

1 أجندة التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

1.1 إستراتيجية الدولة للتنمية الخضراء⁴³: هي مبادرة وطنية طويلة المدى لبناء اقتصاد أخضر أطلقت سنة 2012، تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة" تهدف لجعل الدولة رائدة في هذا المجال ومركز لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء شملت هاته المبادرة ستة مسارات رئيسية هي:

1.1.1 الطاقة الخضراء: مجموعة من البرامج السياسات الهادفة لتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات المتعلقة بها؛

2.1.1 السياسات الحكومية الهادفة لتشجيع الاستثمارات: يشمل الاستثمار الاقتصاد الأخضر وخلق فرص عمل للمواطنين في هاته المجالات و تجهيز الكوادر الوطنية؛

3.1.1 المدينة الخضراء: تشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة ورفع كفاءة المساكن والمباني بيئياً؛

4.1.1 التعامل مع الآثار التغير المناخي: عبر سياسات تهدف لخفض الانبعاثات الكربونية وتشجيع الزراعة العضوية؛

5.1.1 الحياة الخضراء: برامج وسياسات هادفة لترشيد استخدام الماء والكهرباء و لموارد الطبيعية وتشجيع المشاريع إعادة تدوير المخلفات؛

6.1.1 التكنولوجيا والتقنية الخضراء: يركز في مرحلة الأولى على تقنيات التقاط و التخزين الكربون بالإضافة لتقنيات تحويل النفايات إلى الطاقة

2.1 التمويل المستدام في دولة الإمارات: تم إطلاق إعلان دبي للمؤسسات المالية في الدولة بشأن التمويل المستخدم في أكتوبر 2016 و أكدوا دعمهم لرؤية الإمارات 2021، ومساندتهم لعملية التحويل إلى الاقتصاد الأخضر و طرح 10 مبادرات للتمويل المستدام تتمثل في ⁴⁴:

- 10 مليار للتمويل المستدام على مدى 10 سنوات قادمة؛
- إنشاء مركز أبحاث الإدارة المياه والنظم الايكولوجية؛
- دمج الاستدامة في العمليات الأساسية؛
- الحوافز للمتعاملين للتوجه نحو بيئة خضراء؛
- التوجه الرقمي واللاورقي لتحضير وإشراك الجيل الجديد؛
- تعزيز محور الأمية المالية بين العملاء والطلب؛
- تزويد الشباب تجربة العالم الحقيقي؛
- المنح الدراسية لرواد الشباب الإماراتي ورواد المستقبل؛
- مد يد العون وتحسين فرص وصول للمحتاجين؛
- منصات مصرفية لجمع التبرعات.

3.1 رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة: بالرغم من أنها تأسست حديثاً كدولة اتحادية سنة 1971 إلا أن سعت دوما لتكون من رواد الدول في التنمية المستدامة.

1.3.1 رؤية الإمارات 2021: دشّن برنامج العمل الوطني في عام 2005 وفقاً للمبادئ الآباء المؤسسين تحت رعاية رئيس الدولة، الأمر الذي دعم رؤية الإمارات 2021 التي تهدف لان تكون ضمن أفضل دول العالم، وفي عام 2014 أطلقت الحكومة الأجندة الوطنية التي تحدد رؤية 2021 التي حددت برنامج عمل واسع يركز على ستة أولويات وطنية (اقتصاد معرفي تنافسي قائم على الابتكار، مجتمع آمن وقضاء عادل، مجتمع متلاحم ومحافظ على هويته، نظام تعليمي رفيع المستوى، نظام صحي بمعايير عالمية، بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة) وتتضمن 52 مؤشر الأداء ⁴⁵.

2.3.1 خطة التنمية 2030: أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لقمة الأرض الذي اعتمد خطة التنمية 2030، تعهدت الإمارات بألا تترك أحد خلف الركب والانتقال إلى المسار المستدام والمرن. فوضعت آليات مؤسسية لدعم جهودها لتنفيذ الأجندة العالمية 2030 وهي ⁴⁶:

- اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة؛ الأجندة الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛ الإستراتيجية الوطنية لجودة الحياة وأهداف التنمية المستدامة؛ مجلس الشباب الاستثماري لأهداف التنمية المستدامة؛ مجلس محمد بن زايد لأجيال المستقبل؛ المجلس الاستثماري من القطاع الخاص لأهداف التنمية المستدامة؛ أكاديمية الإمارات الدبلوماسية؛ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية؛ معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا.

2 مدينة مصدر الإماراتية: تقع مدينة مصدر على مقربة من مطار أبو ظبي ولقد فازت شركته التصميم المعماري LAVA بالمركز الأول في مسابقة تصميم مركز المدينة.

يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 2006 لتشهد رحلة استثمارية سعيها منها لتوفير بصمة خضراء يحنّى بها، وتعد من المجتمعات العمرانية الأكثر استدامة على مستوى العالم.

1.2 المشاريع المباني المستدامة في مدينة مصدر: تم تشييد جميع المباني في المدينة باستعمال إسمنت منخفض الكربون، إضافة إلى الألمنيوم المعاد تدويره حيث تبلغ نسبته 90% من الألمنيوم المستخدم، وجميعها مصممة للحد من استهلاك الطاقة والمياه بنسبته 40%⁴⁷. تتميز الفيلا المستدامة باحتوائها على الألواح الشمسية الكهروضوئية لتوليد كامل احتياجاتها من الطاقة مما يميزها على الفيلا التقليدية في⁴⁸:

- 72% تخفيض طاقة؛

- 90% المواد المستعملة مواد محلية؛

- 100% طاقة متجددة؛

- مواد غير ملوثة للبيئة؛

- تفادي إطلاق ما يقارب 63 طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

تعد المدينة مركز يربط التعليم بالبحث والتطوير والأعمال التجارية بالاستثمار⁴⁹، كما توفر المدينة لسكانها فرص للعمل لاحتواء داخلها على مرافق مضللة خاصة بالمشاة، إضافة لتوفر خيارات نقل مستدامة ذات حافلات ومركبات ذاتية القيادة الكهربائية لخفض الانبعاثات الكربونية، كما تتوفر على عدادات المياه الذكية لتخفيض استهلاك الكهرباء وقد تم تنفيذ التصميم المعماري بحيث يضمن أكثر بروءة للمنازل والشوارع⁵⁰.

2.2 المنطقة الحرة: تعد المنطقة الحرة بمدينة مصدر مجتمعاً تجارياً مزدهراً والمكان الأفضل لبدء أو توسيع الأعمال، فستفيد الشركات والمستأجرون من مجموعة واسعة من خدمات الدعم فتحتضن مجموعة متنوعة من الشركات الطموحة والناشئة، الصغيرة والمتوسطة⁵¹.

ومن بين هاته المزايا التي تمنحها نجد⁵²:

- ملكية أجنبية 100%؛

- إعفاء تام من ضريبة الدخل للشركات والأفراد؛

- إعفاء تام من رسوم الاستيراد؛

- حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح؛

- إجراءات ترخيص منخفضة التكاليف وتسهيلات تأسيس الأعمال.

3 المدينة المستدامة: هي أحد رؤى إمارة دبي لعام 2021 لجعل الإمارة مدينة ذكية وأكثر استدامة وتبنى دبي عدد من المدن المستدامة (منطقة دبي الجنوب؛ ورده الصحراء؛ المدينة المستدامة؛ واحة دبي للسيليكون).

تقع المدينة المستدامة في دبي لاند وتمتد على مساحة 460 هكتار تتوفر على مجموعة متكاملة من المرافق والمزايا البيئية واكتملت عام 2016، تألفت المرحلة الأولى من المشروع من 500 فيلا مقسمة إلى 5 وحدات سكنية ومسجد وروضة أطفال ومرفق متعدد الاستخدامات ومرافق عامة ومركز للفروسية، وستشمل المرحلة الثانية فندق إندجيو ومستشفى للتأهيل الشامل ومدرسة دولية بالإضافة إلى مركز الماس للإبداع⁵³.

تعتبر هاته المدينة من أشهر المدن استدامة في الإمارة تم تأسيسها على أهم معايير الاقتصاد الأخضر وتبلغ مساحة الأراضي الخضراء ما نسبته 60% ومن مميزات استدامتها نجد⁵⁴:

1.3 الطاقة: تتميز المساكن بواجهاتها الشمالية لتجنب الشمس، كذلك وجود نظام السخانات الشمسية لإنتاج المياه الساخنة، والطلاء العاكس للأشعة فوق بنفسجية وتم تزويدها بألواح توليد الطاقة الشمسية؛

2.3 المياه: تتضمن إستراتيجية معالجة المياه الرمادية والسوداء وإعادة استخدامها؛

3.3 النفايات: تعتمد على طريقة فرز النفايات 100% من المصدر ويتم إعادة تدويرها وتداولها؛

4.3 جودة الهواء: يتوفر على عدد من أبراج الهواء في أماكن حيوية داخل كل مجموعة سكنية لتوفير هواء بارد منخفض الرطوبة بالإضافة إلى حزام أخضر عرضه 30 متراً يحيط بالمجموعات السكنية؛

5.3 التنقل: تشجع إستراتيجية الاعتماد على المشي وركوب الدراجات ، كما تستخدم العربات الكهربائية التي تشحن في محطات الشحن الكهربائي مجاناً؛

6.3 الاستدامة الاجتماعية: يدعم مشروع المدينة المفهوم السامي للاستدامة بين سكانها من بني تحتية (مرافق رياضية، نط صحي عالي المستوى، معايير جديدة للتعليم على مستوى عالمي).

الخاتمة:

من خلال دراستنا للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة التي امتدت أذرعهما لجميع أنحاء العالم واستمرار مساعي الدول نحو التوجه الأخضر، وحتمية توجه الجزائر ولجوءها إلى حماية الحياة البيئية ومواردها الطبيعية، تبين لنا الأهمية التي توليها الدولة وبالنظر إلى ما حقق من محاكاة عديد الدول، إلا أن الواقع يكشف ضعف الإمكانيات ومحدودية الموارد بالرغم مما تمتلكه من عديد الإمكانيات البيئية الهائلة (الحرارة؛ المياه؛ المناخ؛ ...) يعطي لها وزن في مجال التحول المستدام، إلا أنها حبيسة تطبيق سياستها الاقتصادية التقليدية. ومنه فهي مطالبة بإعادة مراجعة أغلب إصلاحاتها الاقتصادية والذهاب إلى ما وراء المفهوم الضيق للتنمية، بالسعي لإيجاد بيئة تنمية مستدامة وبناء إستراتيجية وطنية تقوم على أساس الحفاظ على التنوع الإحيائي وترقية وتشجيع الاستثمارات والمبادرات المؤسسية.

نتائج الدراسة:

في إطار معالجتنا للدراسة السابقة توصلنا إلى استخلاص عدة نتائج نذكر منها علي سبيل المثال:

- الاقتصاد الأخضر لا يعد بديلاً للتنمية المستدامة؛
- تعكس أبعاد الاقتصاد الأخضر ترقية الإنسان وحماية البيئة.
- رغبة صناع قرار دولة الإمارات وإخلاص نيتهم جعلت رؤيتهم تتحول حقيقة.

التوصيات:

بعد معالجتنا للموضوع يمكننا تقديم بعض التوصيات لمتخذي القرار، التي نراها ستسهم ولو بقدر بسيط في تحقيق الإقلاع نحو بيئة اقتصادية خضراء وهي:

- تكثيف النصوص التشريعية والقوانين لحماية التنوع الإحيائي؛
- تشجيع الاستثمارات الخضراء وإعطاءها الأولوية في البرامج التنموية؛
- استحداث الوظائف الخضراء كأحد ركائز الهيكل الاقتصادي؛
- الاستفادة من التجارب الدولية واستخلاص الدروس عن طريق تحليل النتائج وتقييمها.

¹ - نجوى يوسف جمال، التعلم من تجل الاقتصاد الأخضر والتحول العالمية في الاقتصاد و التعليم، مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 04، الجزء 01، 2018، ص4.

² - ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة، دور الاقتصاد الأخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمات في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلاع من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، جامعة الجزائر3، 08-09 ديسمبر 2014، ص91-92.

³ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكو)، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، نيويورك، 2011.

- ⁴ - نجوى يوسف جمال الدين وآخرون، الاقتصاد الأخضر المفهوم والمتطلبات في التعليم، *مجلة العلوم التربوية*، جامعة الملك سعود، السعودية، العدد 03، الجزء 01، يوليو 2014، ص432.
- ⁵ - فحام وهيبة، شرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2016، ص440-441.
- ⁶ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، مرجع سبق ذكره، ص16.
- ⁷ - الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة بحوأنسبورغ جنوب إفريقيا، نيويورك، 2002، تاريخ الاطلاع 2019/9/1، على الموقع: www.prerentionweb.net
- ⁸ - محمد عبد القادر الفقي، *الاقتصاد الأخضر*، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، 24 افريل 2014، ص3، تاريخ الاطلاع 2019/9/5 على الموقع: www.ropome.org
- ⁹ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، *الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية*، مرجع سبق ذكره، ص18.
- ¹⁰ - بربرا اونوسج، *الاقتصاد الأخضر هل هو التعويذة السحرية*، تاريخ الاطلاع 2019/08/20 على الموقع: ib.boell.org
- ¹¹ - اتحاد المصارف العربية، *أفاق الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية*، 2016/05/20، على الموقع: www.uabonline.org
- ¹² - علي خنفر، عبد الرزاق بن زاوي، الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول، *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، جامعة الوادي، الجزائر، العدد التاسع، المجلد 03، ص2.
- ¹³ - محمد صديق نفادي، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي-دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية-، *المجلة العلمية المحكمة لقطاع كليات التجارة*، جامعة الأزهر، مصر، العدد 17، يناير 20017، ص648.
- ¹⁴ - عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي، *مجلة أسس للدراسات البيئية*، جامعة الأزهر، مصر، العدد 39، يناير 2014، ص56.
- ¹⁵ - يزيد تفرارات وآخرون، الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 08، ديسمبر 2017، ص567.
- ¹⁶ - فحام وهيبة، شرق سمير، مرجع سبق ذكره، ص441-442.
- ¹⁷ - شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب، إشكالية الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومخاربة الفقر في الجزائر، *مجلة الجديد الاقتصادية*، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 12، المجلد 01، 2015، ص223-224.
- ¹⁸ - نجوى يوسف جمال الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص493.
- ¹⁹ - شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص569.
- ²⁰ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص12، تاريخ الاطلاع 2019/08/29 على الموقع: www.uncclean.org
- ²¹ - العايد عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2011، ص14.
- ²² - سايج بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص63.
- ²³ - حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص138.
- ²⁴ - سايج بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص67.
- ²⁵ - الهام شيلي، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية -دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر، 2013/2014، ص64.
- ²⁶ - فاطمة مياراك، التنمية المستدامة أصلها ونشأتها، *مجلة بيئة المدن الالكترونية*، دبي، الإمارات، العدد 13، يناير 2016، ص16.
- ²⁷ - المرجع السابق، ص13.
- ²⁸ - مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، *التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول*، السعودية، 1427هـ، ص40.
- ²⁹ - سايج بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص78.
- ³⁰ - العايد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص13.
- ³¹ - مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص40-41.
- ³² - المجلس الأعلى للتعليم، *التنمية المستدامة*، قطر، ص62.
- ³³ - سايج بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص90-91.
- ³⁴ - شني صورية، *مفاهيم حول التنمية المستدامة*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2017، ص07-12.
- ³⁵ - سايج بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص18-87.
- ³⁶ - شني صورية، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

- 37 - بكدي فطيمة، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، ص 3-4.
- 38 - الهام شيلي، مرجع سبق ذكره، 73.
- 39 - محمد محمود عبد الله يوسف، دور الجهوية في تحقيق التنمية المستدامة بالمغرب، كلية التخطيط العمراني والإقليمي جامعة القاهرة، مصر، ص 54.
- 40 - المركز الأعلى للتعليم، مرجع سبق ذكره، ص 64.
- 41 - شني صورية، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.
- 42 - الهام شيلي، مرجع سبق ذكره، ص 75.
- 43 - حكومة الإمارات العربية المتحدة، إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، تاريخ الاطلاع 2019/8/25 على الموقع: www.government.ae.
- 44 - وزارة التغير المناخي والبيئة الإماراتية، تقرير حالة الاقتصاد الأخضر لدولة الإمارات العربية المتحدة 2017، الإمارات، 2017، ص 18-26.
- 45 - اللجنة الوطنية الإماراتية لأهداف التنمية المستدامة، دولة الإمارات وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، الإمارات، 2018، ص 10-11، تاريخ الاطلاع 2019/8/15 على الموقع: fsca.gov.ae.
- 46 - دولة الإمارات العربية المتحدة، التميز في التنفيذ 2018: البيانات لتحقيق أجندة 2030، ص 11-23، تاريخ الاطلاع 2019/8/15 على الموقع: fsca.gov.ae.
- 47 - مدينة مصدر الإماراتية، الاستدامة، تاريخ الاطلاع 2019/8/11، على الموقع: www.masdar.ae.
- 48 - مدينة مصدر الإماراتية، الفيللا المستدامة خطوة علمية نحو الاكتفاء الذاتي المنزلي من الطاقة، ص 5، تاريخ الاطلاع 2019/8/11، على الموقع: www.masdar.ae.
- 49 - مدينة مصدر الإماراتية، الاستدامة، مرجع سبق ذكره.
- 50 - حكومة الإمارات العربية المتحدة، تعزيز بنية تحتية مستدامة، تاريخ الاطلاع 2019/8/25 على الموقع: www.government.ae.
- 51 - مدينة مصدر المنطقة الحرة الإماراتية، ارتفاع الأعمال ريادة في الاستدامة، ص 4، تاريخ الاطلاع 2019/8/11، على الموقع: www.masdar.ae.
- 52 - المرجع السابق، ص 12.
- 53 - كريم الجسر، المدينة المستدامة في دبي: استشراف مدن المستقبل، مجلة بيئة المدن الالكترونية، الإمارات، سبتمبر 2017، ص 8.
- 54 - المرجع السابق، ص 9-10.